المحاضرة السادسة عشر

الديمقراطية والتنشئة الاجتماعية:
هي العملية التي يتم خلالها تحويل الفرد من كائن عضوي إلى كائن اجتماعي، فيكتسب خلاله تفاعله مع بيئته الاجتماعية، السلوك والمعايير والاتجاهات التي تمكنه من القيام بادوار اجتماعية معينة تساعد على التكيف الاجتماعي ـ وتتضمن التنشئة من جهة كائناً بيولوجياً له استعداداته المختلفة، ومن جهة ثانية شبكة من العلاقات والتفاعلات الاجتماعية التي تحدث ضمن ثقافة معينة ثم من جهة ثالثة تفاعلاً مستمراً بين الفرد والبيئة يؤدي إلى نموه تدريجياً.

ترسيخ قيم الثقافية الديمقراطية في جميع شرائح المجتمع ، كون فهم طرق الانتخابات وشكل النظام الديمقراطي تبقى منقوصة في ظل تغييب وعي ثقافي – اجتماعي بالقيم الديمقراطية،وان عملية بناء القيم والثقافة الديمقراطية لابد أن تتم من خلال مؤسسات التنشئة الاجتماعية – السياسية السائدة من اجل تحقيق استقرار النظام السياسي وقبوله اجتماعيا .

ديمقراطية التعليم

العديد من برامج التعليم في البلدان الديمقراطية الناضجة تعلّم المهارات والقيم التي تعتبر بالغة الأهمية للعملية الديمقراطية وتؤثر في نوايا الطلاب واستعداداتهم للمشاركة المدنية والسياسية. أفضل الأمثلة على النظم التعليمية الفعالة في التربية على الديمقراطية تشمل فنلندا والدنمارك وكوريا الجنوبية.تشجّع هذه البرامج

سلوكيات مثل المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية والفعالية الشخصية، وتوفر للطلاب فرصاً لممارسة المهارات المدنية مثل حل المشكلات، والكتابة المقنعة، والتعاون، وبناء التوافق في الآراء، والتواصل مع المسؤولين الحكوميين حول قضايا مثيرة للاهتمام. وباكتسابهم هذه المعارف والمهارات، يصبح من المرجّح للطلاب أن يخدموا ويحسّنوا المجتمعات من حولهم

الديمقراطية المباشرة في العصر الحديث:

ان مفهوم الديمقراطية في العصر الحديث يختلف اختلافاً كلياً عن مفهوم ديمقراطية (اثينا) لأنها كانت ديمقراطية طبقية (للأحرار فقط) اما الديمقراطية الحديثة فهي لكل الشعب بمفهومه السياسي، فإذا كانت مدينة اثينا قد فشلت في مباشر تلك الديمقراطية وعدد اعضاء جمعية الشعب فيها لا يتجاوز الخمسة الآف؟ فكيف ستطبق الديمقراطية المباشرة في دول يصل حجم الشعب السياسي فيها الى عشرات الملايين؟ ان فرضية الأخذ بالديمقراطية المباشرة قديماً وحديثاً لاتعدو عن كونها فرضية واذا ما ايدنا تلك الفرضية فأنها ان طبقت فلا تتجاوز المجال التشريعي في (الدول الصغيرة) لإستحالة تطبيقها في المجالين التنفيذي والقضائي وحتى في المجال التشريعي سيكون تطبيقا صورياً في تلك الدول لأن الجمعيات الشعبية تفتقر الى الموضوعية في مناقشة القضايا التشريعية في غالبها ذات صبغة فنية دقيقة تحتاج الى علم وخبرة ودراية ومستوى مقبول من الثقافة.

مما يقلل من الفائدة المتوخاة من تطبيق الديمقراطية المباشرة. هذا ويشير بعض الكتاب الى تطبيق الديمقراطية المباشرة في بعض الولايات السويسرية، حيث يعقد مواطنو الولاية المتمتعين بالحقوق السياسية اجتماعا سنويا في هيئة جمعية شعبية تعرض عليها التقرير المالي ومشروعات القوانين التي اعدت من قبل الهيئة التنفيذية وفي الغالب توافق الجمعية على مشروعات القوانين دون ان تحظى بمناقشة موضوعية. ونعتقد ان الديمقراطية المباشرة التي يرى البعض انها طبقت في بعض الولايات السويسرية هي ديمقراطية ذات طابع صوري لأن سويسرا كما نعلم دولة اتحادية وان القوانين الأساسية فيها تشرع اما عن طريق الجمعية الأتحادية أو عن طريق الشعب من خلال الإستفتاء الشعبي وذلك ما سنتناوله عند دراستنا للديمقراطية شبه المباشرة.